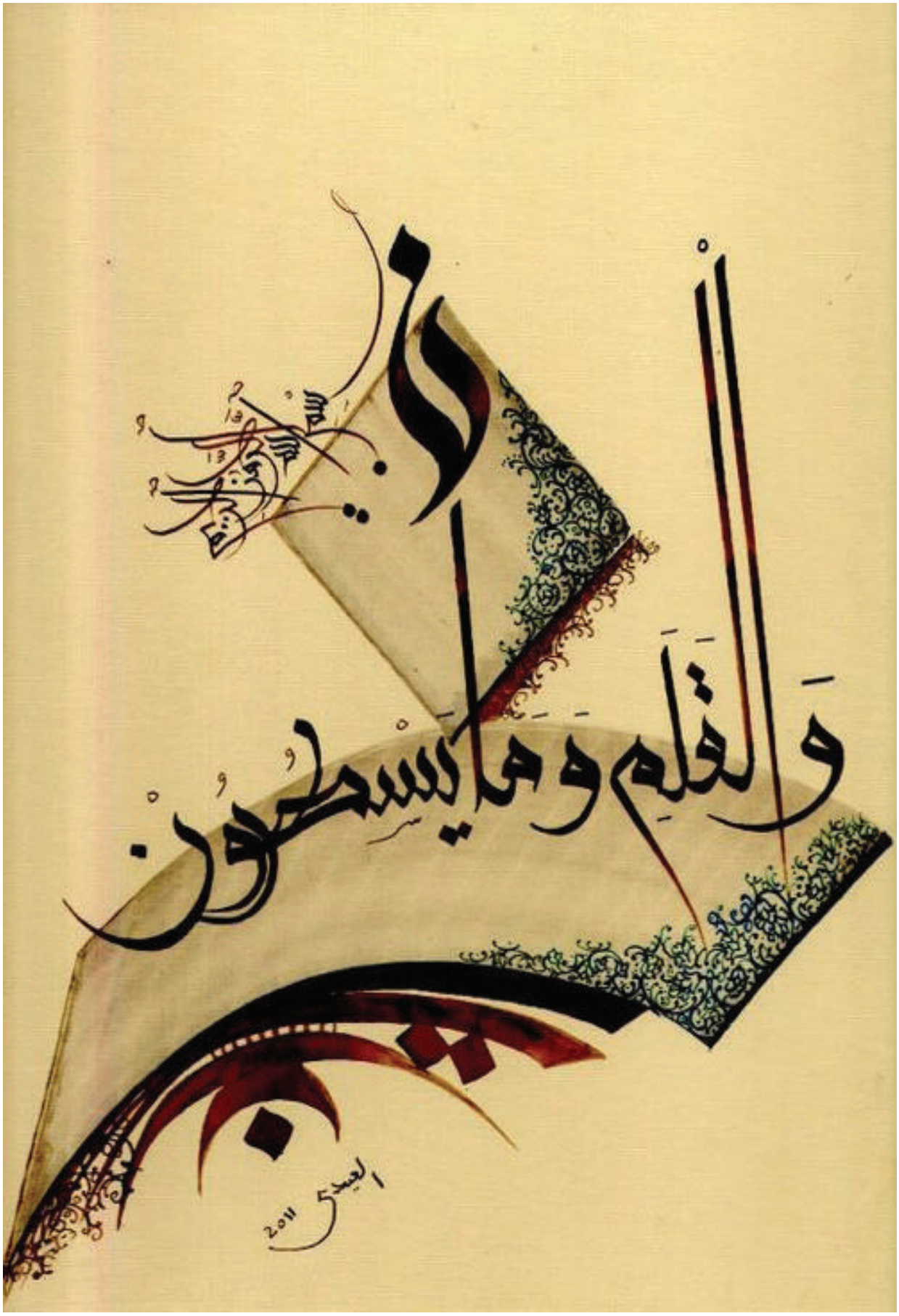
ن
والقلم وما يسطرون

ن والقلم وما يسطرون

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

الرقم: ب ت ٤ / ٣٢٢٢
No:

التاريخ: ٠٩-٠٤-٢٠١٤
Date:

٢٠١٤ عام اقتصاد المعرفة

ديوان الوقف الشيعي

م / مجلة والقلم

تحية طيبة..

اشارة الى كتابكم المرقم ١٠٧٤/٤/٣ في ٢٠١٣/٦/٣٠ وآلية اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية وبعد استكمال متطلبات ترويج معاملة مجلة (والقلم) الصادرة عن ديوانكم ، حصلت الموافقة على اعتمادها لاغراض الترقية العلمية.

..... مع التقدير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د محمود حسين المرسومي
معاون المدير العام للشؤون العلمية
٢٠١٤/٤/٨

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة الدائرة والنشر

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥١) السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان

ديوان الوقف الشيعي

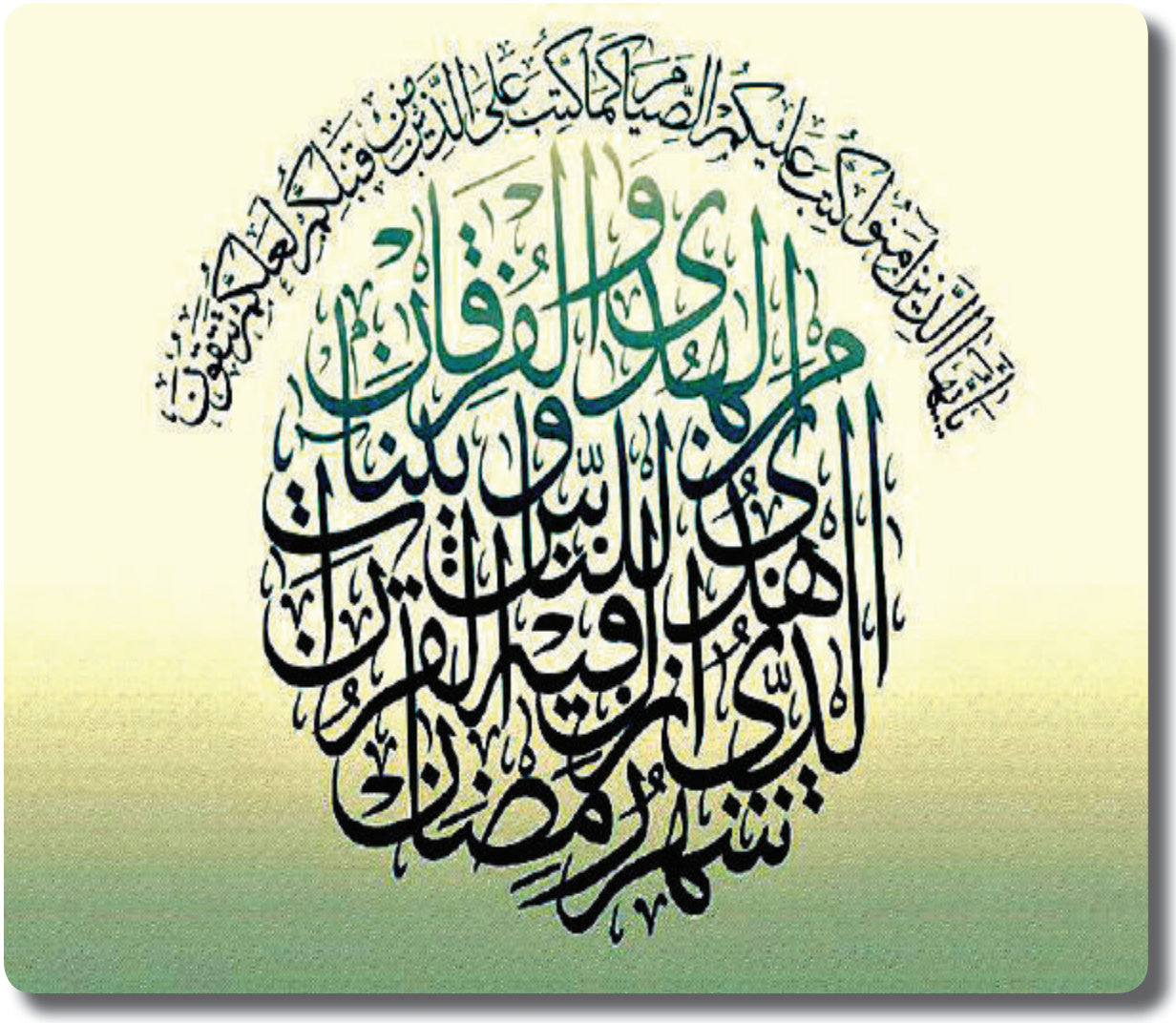

العدد(٥١)
السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥١) السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

الاشراف العام
الاستاذ الدكتور
حيدر حسن الشمري
رئيس ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير
أ.م.د. رافع محمّد جواد العامري
مدير التحرير
م.د. ميسون حسن صالح الحسيني

هيأة التحرير
أ.د.حيدر عبد الزهرة
أ.د. طلال خليفة سلمان
أ. د .عمر عبدالله نجم الدين
أ.د .حازم طارش حاتم
أ.د.حميد جاسم عبود الغرابي
أ.د. حازم طارش حاتم
أ. د.أركان رحيم جبر
أ. د. محسن عباس حيال
أ.د. مشتاق عباس معن
أ.د.فاضل مذب متعب المسعودي

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د.مصطفى الغرافي
جامعة مولاي اسماعيل / المغرب
أ . د .عماد علي عبد اللطيف علي
جامعة قطر/كلية الآداب والعلوم
أ . د .محمّد رضا ستودة نيا
جامعة اصفهان/إيران
أ.م.د.ملاك حاتم طفيلي
الجامعة اللبنانية

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد العدد(٥١) السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد(٥١) السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

الرقم المعياري الدولي

2617 –419x

رقم التصنيف الالكتروني

26042

رقم الاعتماد

في نقابة الصحفيين العراقيين

١١٣/ لعام ٢٠٠٥

العنوان الموقعي

جمهورية العراق

بغداد / شارع فلسطين

قرب نادي الأخاء التركماني

المركز الوطني لعلوم القرءان

الاتصالات

مجلة والقلم المُحَكَّمَة

٠٧٧٠٧٩٣٥٩٧١

:Email

alwatnywalqalam@gmil.Com

صندوق بريد / ٣٣٠٠١

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A٤).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكترونيّ: (Dmaysoonalhusainy@gmail.com) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة والقلمفصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية
تصدر عن المركز الوطني لعلوم القرآن/ ديوان الوقف الشيعي

المحتوى

العدد(٥١) السنة العشرون رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الإمامة في ضوء التفسير المنهجي للقرآن العظيم لمحمد حسين الصغير	إيمان علي عزت أ.د آمال خلف علي	١٠
٢	التأثيرات الإيجابية للجِنّ على الإنسان	الباحث: علاء نعمه ناصر أ.م.د جاسم مزعل لفته	٢٦
٣	الدكتور يحيى الجبوري ودوره في قراءة التعالقات النصية القرانية في شعر النعمان بن بشير الانصاري	أ.م.د. محمود أحمد شاكر	٣٦
٤	التضافر التكويني للأساليب النحوية في أشعارالنساء من العصر الجاهلي إلى نهاية العصر الأموي (دراسة في البنية والدلالة)	الباحثة: هدى نجاة رشيد أ. د.حيدر عبد الزهرة هادي	٤٦
٥	أثر إحالة الضمير في المقابلة النصية في الربط الشكلي والمعنوي	الباحثة:زهراء حيدر لفتة أ.د.مُحمّد عبد الرضا فيّاض	٦٤
٦	الخِلافُ النَّحويّ في توجيهِ الأسماء عند اللُّوْرَقيّ، والرَّضيّ في شرح الرضيّ على الكافية	الباحثة:فاطمة أحمد غضبان أ.د مالك حسن عبد الله	٧٤
٧	منهج الامام الكاظم (عليه السلام) في اثبات العقيدة	الباحث:عادل جبر محمود أ.م.د.ماجد حميد كصاب	٩٠
٨	محمد علي الحائري السنقري النشأة، والمسيرة العلمية، وآثاره الفكرية	الباحثة:مريم باسم كامل أ.م.د الهام طابور غضب	١٠٦
٩	التضمين البلاغي لأقوال الإمام علي (عليه السلام) في شعر المتنبي	أ.م.د. بلاسم حسن حمادي	١٢٤
١٠	الحقائق العلمية وأثرها في الاجتهاد الفقهي المعاصر «موت الدماغ انموذجاً»	الباحثة: زينب ثامر عباس أ.د.مسلم كاظم الشمري	١٤٦
١١	السيميائية في القرآن الكريم سورة القمر انموذجاً	م.د. أثمار محمد عبد الرحيم	١٦٢
١٢	روافد الصورة الشعرية في حماسة الفتوح الإسلامية	الباحثة:هبة حسن علي أ.م.د زينب خليل حسين	١٨٠
١٣	تلف المبيع عند الخيار« دراسة فقهية قانونية»	أ.م.د. محسن عباس حيال	١٩٨
١٤	العلل المبنية على اختلاف الفهم لا اختلاف الرواية دراسة حديثية نقدية في منهج النقاد المتقدمين	م. د زهراء احمد حسين	٢٢٠
١٥	بلاغة اسلوب المعاني في القران الكريم	م. د. انوار جاسم عويد	٢٢٨
١٦	بناء الزمن الروائي في رواية (حديقة حياة)للكاتبة لطفية الدليمي	م. د. عبد الرزاق جبار سلمان	٢٤٠
١٧	الدّلالةُ البلاغيّةُ لعبارة (قل يا عبادي) في القرآن الكريم دراسة في ضوء سياقيّ الحذف والإضمار	م. د. نعمة حسين مفتاح	٢٥٦
١٨	القيود التركيبية المفروضة وأثرها في تحديد الأدوار المحورية في آيات الدعوة والاستجابة	م.د سارة كاظم عبد الرضا	٢٦٨
١٩	فن التشبيه بين تحليل الجرجاني وتحليل Chat GPT دراسة مقارنة	م.د. حوراء ابراهيم جاسم	٢٨٦
٢٠	علة الإشعار قراءة نحوية تطبيقية في كتاب نتائج الفكر للسهيلي	م.د. سمراء كاظم منصور	٢٩٨
٢١	المنهج الأصولي للشيخ مرتضى الأنصاري في كتابه فرائد الأصول	م. د. سناء خضير محمد	٣١٤
٢٢	آليات الاتساق النصي في القصص القرآني (قصة موسى (عليه السلام)والعبد الصالح أنموذجاً)	م.د. سهام قنبر علي	٣٢٦
٢٣	التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء الرؤية القرآنية	م.د. منى ابراهيم جلود	٣٤٤
٢٤	الإشارات العلمية في القرآن الكريم دراسة لغوية تحليلية	م.م عقيل عودة حسان	٣٥٦
٢٥	سياق الوقف فى تفسير مجمع البيان للفضل الطبرسي	م.م.محمد ستار مصلح	٣٧٤

مجلة والقلم
فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإنسانية والفكرية
الخِلافُ النَّحويّ في توجيهِ الأسماء
عند اللُّوْرَقيّ، والرَّضيّ في شرح الرضيّ على الكافية
الباحثة:فاطمة أحمد غضبان أ.د مالك حسن عبد الله
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) الجامعة/ قسم اللغة العربية
يصدر عن المركز الوطني لعلوم القرآن
ديوان الوقف الشيعي

المستخلص:
وسَمَ البحثُ بـ(الخِلافُ النَّحْوي في توجيهِ الأسماء عندَ اللُّوْرَقيّ والرضيّ)، وهوَ بحثٌ يتناول مجموعة من المسائل المتعلقة بالخلاف النحوي في الأسماء عندَ اللُّورقيّ، والرضيّ، والنحويين. وقد كانَ عدد المسائل النحويَّة الخلافية المُتعلّقة بالأسماء (ست مسائل)، وتمَّت دراسة هذا البحث وفق المنهج الوصفيّ التحليليّ، مع التَّركيزِ على الشخصيةِ العِلميةِ للُّوْرَقيّ من خلال عرض آرائه في المسائل النحوية المتعلّقة بالأسماء كما وردت في كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب.
الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، اللُّوْرَقيّ، الرضيّ، شرح الرضي على الكافية.

Abstract:
The paper is titled: "The Grammatical Disagreement in the Orientation of Names by Al-Luraqi and Al-Radi", and it deals with a set of issues related to the grammatical disagreement in names by Al-Luraqi, Al-Radi, and the grammarians. The number of controversial grammatical issues related to nouns was Six. This research was studied according to the descriptive and analytical method, focusing on the scientific personality of Al-Luraqi by presenting his opinions on grammatical issues related to names as presented in Al-Radi's Sharh al-Radhi on Kafiyah Ibn al-Hajab.
Keywords: Grammatical disagreement, Al-Luraqi, Al-Radi, Al-Radi's commentary on Al-Kafiya.

المُقدّمة:
تناولَ هذا البحث الخلافات النحويَّة في باب الأسماء عند اللُّورقيّ، والرضيّ، وعدد من علماء النحو في شرح الرضي على الكافية، اذ شملَ هذا البحث مجموعة مسائل خاصة بالأسماء شكَّلَتْ مادةً علميةً على أنْ تكونَ هذه المسائل ممَّا ذكرها الرضي في كتابهِ شرح الكافية لابن الحاجب وقد كانت دراسة هذه المسائل وفقًا لما يلي:
١- إيراد أقوال النحاة المُتعلّقة بالمسألة النحوية، مع توضيح آرائهم المختلفة. يلي ذلك إدراج أقوال اللُّورقي والرضي بنفس الطريقة، مع تحليل مواقفهم إزاء الأقوال المذكورة، مما يتيح مقاربة شاملة ومتوازنة للموضوع.
٢- مُناقشة آراء النُّحاة مع حُججهم، وأدلَّتهم؛ بغية الوقوف على أرجحها، وأولاها صوابًا، وحجّةً.

- تَوطِئة:
أجمَعَ النُّحاة على أنَّ الكلام يتألَّف من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، ولا يخلو الكلام من هذه الأقسام الثلاثة(١)، وقد ذكرَ ابن جني ذلك بقولِهِ: «الكلام كُلّه ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم: ما حَسُنَ فيه حرفٌ من حروف الجر، أو كانَ عبارة عن شخص، ... والفعل: ما حَسُنَ فيه (قَدْ)، أو كانَ أمرًا، ... والحرف: ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنَّما جاءَ لمعنى في غيره ...»(٢).
ويعزو بعض المُحدثين ومنهم تمّام حسان بأنَّ الفرّاء يُقسم الكلمة إلى أربعة أقسام، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، والخالِفة، ويُقصد بالخالِفة عند الفراء (اسم الفعل)(٣).

- المفاهيم الاسميَّة:
(الاسم) أصلهُ الثُلاثي (سَمَوَ)، وهوَ ما دلَّ على مُسَمَّى، «فالسين والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العُلُوّ. يُقال سَمَوْتُ إذا عَلَوْتُ، وَسَمَا بصَرُهُ: عَلَا»(٤). وعرَّفهُ ابن منظور بقولِهِ: «السُّمُوُّ: الارْتِفاعُ والعُلُوُّ، تقول منه: سَمَوْتُ وسَمَيْتُ

مِثْلَ عَلَوْت وعَلَيْت وسَلَوْت وسَلَيْت؛ عَنْ ثَعْلَبٍ. وسَمَا الشيءُ يَسْمُو سُمُوّاً، فَهُوَ سامٍ: ارْتَفَع. وسَمَا بِهِ وأَسْماهُ: أَعلاهُ»(٥)

أمَّا في المعنى الاصطلاحي فلم يُعرّف سيبويه الاسم بصورة مُباشرة وإنّما مَثَّلَ ذلكَ بقولِهِ «الاسمُ: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، وحائِطٌ»(٦)، وقد ذكرَ ابن السرّاج حَدّ الاسم في كتابهِ إذ يقول: «الاسم ما دلَّ على معنى مُفرد، وذلكَ المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص نحو: رجلٌ، وفرسٌ، وحجرٌ، وبلدٌ، وأمّا ما كانَ غير شخص فنحو: الضربُ، والأكلُ، والظنُّ، والعلمُ، واليومُ، والليلةُ، والساعةُ»(٧)، فالاسمُ: هوَ ما يُعبّرُ عن معنى معين في نفسِهِ دونَ الحاجة إلى الاقتران بشيءٍ آخر(٨)، وأفضلُ ما عُرِّفَ به الاسم ما قاله أبو حيّان الأندلسي: «الاسم كلمة دالَّة بانفرادها على معنى، غير مُتعَرِّضة ببُنيتِها للزمان»(٩). ولهُ علامات أو خصائص تُميزه عن الفعل، والحرف أوردها النحويونَ على سبيل الإجمال، وشرعَ بعضهم في تفصيلاتها المقرونة بأدلَّتِها، منهم ابن هشام إذ جعلها على النحو الآتي:

١– علامة من أوَّله: وهي الألف واللام، نحو: (الغُلَامُ).

٢– علامة من آخره: وهي التنوين، نحو: (زَيْدٌ، غُلامًا، رَجُلٍ).

٣– علامة معنوية: وهي الحديث، نحو: (قامَ زيدٌ)، فـ(زيدٌ) اسم. والتاء في (ضَرَبْتُ)(١٠).

وإعرابُ الأسماء يكون على ثلاثة أنواع، وهيَ: الرفع، والنصب، والجر(١١).

أمَّا المسائل الخلافية في الأسماء عند اللُّورقيّ، والرضيّ التي وردت في شرح الرضي على الكافية فهي:

١. المبتدأ والخبر (العامل في الخبر):

الخبر هوَ ما يُحقق فائدة للسامع ويصبحُ بهِ المبتدأ كلاما، ويقعُ فيهِ التّصديق والتّكذيب(١٢)، وهوَ الجزء المُتَمّم للمبتدأ وبهُما تتمُّ الفائِدة(١٣).

وقد اختلفَ النّحويونَ في مسألةِ تحديد العامل الذي رفعَ الخبر، وتعددتْ وجهات النظر في ذلك، فقد ذهبَ بعضُ البصريين ومنهم سيبويه إلى أنَّهُ يرتفعُ بالابتداء وحده(١٤)؛ لأنَّ الابتداء «لَمّا وجبَ أنْ يكون عاملًا في المبتدأ، وجبَ أنْ يكونَ عاملًا في الخبر، قياسًا على العوامل اللفظية التي تدخُل على المبتدأ»(١٥). وذهبَ إلى هذا الرأي ابن يعيش إذ يقول: «إنَّ العامل في الخبر هوَ الابتداء وحده على ما ذكر كما كانَ عاملًا ف المبتدأ، إلَّا أنَّ عمله في المبتدأ بِلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة، المبتدأ يعملُ في الخبرِ عندَ وجود المبتدأ وإنْ لم يكُن للمبتدأ أثرٌ في العمل إلَّا أنَّهُ كالشرط في عملهِ»(١٦).

وقد ذهبَ نُحَاة إلى أنَّ العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا، ومن بينهم المبرّد إذ يقول: «الابتداء والمبتدأ يَرفعان الخبر»(١٧)، وَوافقه في هذا الرأي ابن السراج(١٨)، وابن جني(١٩). وحجَّتهم في ذلكَ كما ذكرَ أبو البركات الأنباري: «أنَّ الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر فقالوا: لأنَّا وجدنا الخبر لا يقع إلَّا بعدَ الابتداء والمبتدأ، فوجبَ أنْ يكونا هُما العاملَين فيه، غير أنَّ هذا القول وإنْ كانَ عليه كثير من البصريين إلَّا أنَّهُ لا يخلو من ضُعف؛ وذلكَ لأنَّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، وإذا لم يكُن لهُ تأثير في العمل، والابتداء لهُ تأثير، فإضافة ما لا تأثير لهُ إلى ما لهُ تأثير لا تأثيرَ لهُ(٢٠). وقد ناقَشَ أبو البركات الأنباري رأيهم في هذه المسألة إذ رأى أنَّ الابتداء هو العامل في الخبر من خلال المبتدأ، حيث لا ينفصل عنهُ، ورتبتهُ أنْ يقع بعده ... (٢١).

وذهبَ قوم من البصريين إلى أنَّ «الابتداء عملَ في المبتدأ، والمبتدأ عملَ في الخبر»(٢٢)، وإنَّما قالوا ذلكَ؛ لأنَّ الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي يكون ضعيفًا فلا يعمل في أمرين كما هو الحال في العامل اللفظي(٢٣). وقد ذكرَ الجزولي أنَّ المبتدأ والخبر معًا يَرتفعان بالابتداء وحده شريطة التجرّد من العوامل اللفظية الداخلة عليهما(٢٥).

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ «المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهُما يَتَرافعان»(٢٥)، ومنهم الكسائي(٢٦)

والفراء(٢٧)، وحجَّتهم في ذلك أنَّ المبتدأ يحتاج إلى خبر، والخبر يتطلَّبُ وجود مبتدأ، فلا يستقيمُ المعنى إلَّا بهما، كقولك: (زيدٌ أخوكَ) فكُل منهما رفعَ صاحبه، ولا يكون أحدهما كلامًا إلا بوجود الآخر(٢٨). فلا بُدّ للمبتدأ من خبر، ولا بُدّ للخبر من مبتدأ، فهما مُتلازمان يدلُّ كُلّ منهما على الآخر، وهذهِ الدعوى غير صائبة إذ التلازم لا يوجِب ذلك(٢٩). وأشارَ السيوطي إلى أنَّهما ترافعا إذ يقول: «فالمبتدأ رفعَ الخبر، والخبر رفعَ المبتدأ؛ لأنَّ كُلًّا منهما طالبٌ الآخر ومحتاج له وبهِ صارَ عُمْدة»(٣٠).

ولم يتطرَّق ابن الحاجب لمسألة العامل في رفع الخبر بصورةٍ مُباشرةٍ، وقد ذكرَ من خلال تعريفهِ للخبر، أنَّهُ المُسند، المُجرَّد عن العوامل اللفظية، المُغاير للمبتدأ(٣١). أيّ أنَّ العامل في رفعِ الخبر عنده هو الابتداء. أمَّا اللُّوْرَقيّ فقد ذهب إلى رأي سيبويه، وبعض البصريين إذ يرى أنَّ الخبر يرتفِعُ بالمبتدأ(٣٢).

يتبيَّن مما سبق أنَّ النّحويين البصريين، والكوفيين قد اختلفوا في العامل الذي رفعَ الخبر، والأرجح هو ما ذهبَ إليه المبرّد، وابن السرّاج، وابن جني، ومَنْ تابعهُم وهو أنَّ العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا؛ لأنَّ الخبر لا يأتي إلا بعدَ الابتداء والمبتدأ، لذا ينبغي أنْ يكونا هُما العامِلَين فيه.

٢ـ خبر (لا) النافية للجنس:

يُقصَدُ بِلا النافية للجنس أنَّها تُستَعمَلُ لتأكيدِ نفي الجنس كُلّه، وتعملُ عَمَل (إنَّ)، إذ تنصب المبتدأ كاسمٍ لها، وترفع الخبر كخبرٍ لها. ولا يُقبل أن يكون اسمها أو خبرها إلَّا نكرة، لذا فهي لا تعملُ في المعرفة، وما يُذكَرُ في هذا السياق يُفَسَّر على أنَّه نكرة(٣٣).

وتباينَتْ آراء النُّحاة في مسألة رفع خبر (لا) النافية للجنس، فمذهَب سيبويه أنَّهُ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعًا بهِ قبل أنْ تعملَ (لا) في الخبر أي أنَّهُ ارتفعَ على أنَّهُ خبر ابتداء، تقول: لا رَجُلَ أفضَلُ مِنْكَ، جاءَ خبر (لا) النافية للجنس مرفوعًا وهوَ (أفضَلُ) وقد رُفِعَ على أنَّهُ خبرٌ للمبتدأ وهو(لا) معَ اسمها، أمَّا الأخفش والمبرّد فذهبا إلى أنَّ خبرها مرفوعٌ بها(٣٤).

ويرى ابن السرّاج أنَّهُ يأتي محذوفًا في الغالب إذا فتحَتْ (لا) ما بعدَها، نحو: لَا شَيءَ، ولَا رَجُلَ، يُريد نفي الأشياء وجنس الرجال نفيًا مُطلقًا في جميع الأزمِنة والأمكِنة. وربَّما لا يُحذَف خبر (لا) كما هو الحال في أخبار (ما) النافية و(ليسَ) ... (٣٥).

وقد اختُلِفَ في حذف، وإظهار خبر (لا) النافية للجنس عندَ الحجازيين، والتميميين، فأهل الحجاز يحذفونهُ كثيرًا، وأجازوا في بعض الحالات إظهاره، فقالَ ابن يعيش: «اعلَم أنَّهُم يحذفونَ خبر (لا) من (لا رَجُلَ ولا غُلامَ)، و(لا حَوْلَ ولا قوّةَ) وفي كلمة الشهادة، نحو: (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، والمعنى: لا رَجُلَ ولا غُلامَ لنا، ولا حَولَ ولا قوَّةَ لنا، وكذلكَ لا إله في الوجودِ إلَّا الله، ولا أهلَ لكَ، ولا مالَ لكَ ... فالخبرُ الجارُّ معَ المجرور، وهوَ محذوفٌ، ولا يَصحُّ أنْ يكونَ الخبر (اللهُ) في قولك: (لا إلهَ إلَّا اللهُ). وذلكَ لأمرَين: أحدهما أنَّه معرفة و(لا) لا تعمل في معرفة. الثاني أنَّ اسم (لا) هُنا عامٌّ. وقولك: (إلَّا اللهُ) خاصٌّ، والخاص لا يكون خبرًا عن العام ... ويجوز إظهارُ الخبر، نحو: (لا رَجُلَ أفضَلُ منكَ)، و(لا أحَدَ خَيرٌ منكَ)، هذا مذهب أهل الحجاز»(٣٦).

فحذفُ خبر (لا) النافية للجنس غالبٌ في لُغة الحجاز(٣٧).

أمَّا بَنو تميم، وبعض الطائيين فيرون أنَّ حذف خبر (لا) يُعَد أمرًا واجبًا إذا كانَ جوابًا لسؤال، نحو: (هَلْ مِن رَجُلَ أفضَلُ مِنْ زيدٍ؟)، فيحذفون الخبر ويكون الجواب: (لا رَجُلَ)، أمَّا إذا لم يكُن الخبر جوابًا عن سؤال فلَم يَجز حذفه بشكلٍ مُباشر؛ لِعَدَم وجود شيء يدلُّ عليه(٣٨). وذهبَ الجزولي إلى أنَّ بَني تميم لا يلفظون بخبر (لا) النافية للجنس إلَّا إذا كانَ ظرفًا. وردَّ عليه الشلوبين (ت٦٤٥هـ) بقوله: «لا أدري مِن أينَ نقلهُ ولا فرقَ بينَ الظرف وغيره في ذلكَ، ولعلَّه قاسهُ وليسَ هوَ موضع قياس؛ لأنَّهُ اتّساع، والاتّساع منقول لا مقيس»(٣٩). ومقصدُ الشلوبين

هو أنَّ مَوردَهُ لا يكون إلَّا من قَبيل النَّقل... غير المقيس عليه.

ودليل حذفه عند بني تميم هو كثرة حذفه في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوْا فَلَا فَوْتَ﴾ سبأ:٥١، وقوله تعالى: ﴿قَالُوْا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنا مُنْقَلِبُوْنَ﴾ الشعراء: ٥٠. وفي كلام العرب، نحو: (لَا بَأْسَ) و(لَا ضَرَرَ). وإنَّما كَثُرَ حذف خبر (لا)؛ لأنَّ (لا)، واسمها جواب للاستفهام، وغالبًا ما يقعُ في الأجوبة الحذف والاختصار، فيكتفون بالجواب بِلَا أو نعم ويحذفون الكلام بعدهما مباشرةً(٤٠)، وقد تطرَّقَ ابن عقيل لهذهِ المسألة من خلال قولِهِ: «إذا دَلَّ على خبر (لا) النافية للجنس وجبَ عندَ التميميين، والطائيين، وكَثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيين، ومثالهُ أنْ يُقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائمٌ؟ فتقول: (لَا رَجُلَ) وتُحذِفُ الخبر، وهوَ (قائمٌ) وجوبًا عندَ التميميين، والطائيين، وجوازًا عندَ الحجازيين، ولا فَرقَ في ذلك بين أنْ يكونَ الخبرُ غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ كما مُثِّلَ، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو أنْ يُقال: هَلْ عندكَ رَجُلٌ؟ فتقول: (لَا رَجُلَ). فإنْ لَمْ يَدُلَّ على الخبر دليلٌ، لَمْ يَجُزْ حَذفُهُ عندَ الجميع، نحو قولهِ ﷺ :((لَا أحَدَ أغْيَرُ مِن الله))»(٤١). ومَن ينسبُ إلى تميم الالتزام بالحذف بشكلٍ مُطلقٍ فإنَّهُ مُخطِئ؛ لأنَّ حذف الخبر دونَ وجود دليل يؤدِّي إلى عدم تحقيق الفائدة، والعرب مُتَّفقون على ترك الكلام الذي لا فائدة فيه(٤٢)، عِلمًا أنَّ توافر الحجّة شرطٌ في قبول الحُكم وما عداها ينفي الأخذ بأيّ حُكم.

ويرى ابنُ الحاجب أنَّ: «خبر (لا) التي لنفي الجنس هوَ المُسند بعدَ دخولها، نحو: لَا غُلامَ رَجُلٌ ظَريفٌ فيها، ويُحذَفُ كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه»(٤٣). وهوَ مذهب كثير من النُّحاة ومنهم اللُّورقيّ إذ يقول: «والحَق أنَّ بني تميم يَحذفونهُ وجوبًا، إذا كانَ جوابًا، أو قامَت قرينة غَير السؤال دالَّة عَليه، إذا لَمْ تَقُمْ فلا يجوز حذفُهُ رأسًا، إذا لا دليل عَليه، بَل بنو تميم إذَن كأهلِ الحجاز في إيجاب الإتيان بِهِ»(٤٤)، فالقرينةُ تكون مَرَّة جوابًا لسؤال، والسؤال بنفسِهِ دالٌّ على الخبر المحذوف في جوابِهِ، ومرَّة وجوده قرينة دالَّة على الخبر، ومعَ وجود ما يدلُّ على حذفهِ يُمتَنَعُ الجمعُ بينَ الدَّال على الخبر، والخبر نفسه؛ لذا وجبَ حذفهُ عندَ بني تميم.

٣. تمييزُ (كم) بنوعَيها، والفَرْقُ بينهُما:

تنقسمُ (كم) إلى نوعين: استفهامية، وخبرية. ويشتركُ كلاهُما في البناءِ، والتصدُّرِ، ويعبّران عن عددٍ غير مُحددٍ، ويحتاجان إلى تمييز. ومع ذلك، يختلفان في إعراب تمييزهما وصفته، وفي إمكانية حذف الخبرية، وحذف تمييز الاستفهامية(٤٥)، كقولهِ تعالى: ﴿قَلَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ المؤمنون: ١١٢. تمييز الاستفهامية يكون نكرة منصوبًا، في حين تمييز الخبرية يكون نكرة مجرورًا. وعلى إثرِ ذلكَ يقولُ ابنُ جني: «فإذا كانت استفهامًا نصَبَت النكرة التي تحسنُ فيها (مِنْ) على التمييز، وإذا كانتْ خبرًا جَرَّتْ تلكَ النكرة. تقولُ في الاستفهام: كم غُلامًا لكَ؟ وكم درهمًا في كيسك؟ وتقولُ في الخبر: كم غُلامٍ قد ملكْتَ، وكم دارٍ قد دخلتَ»(٤٦). ويأتي تمييز (كم) الاستفهامية مُفردًا، بينما تمييز (كم) الخبرية يُمكنُ أنْ يُفسَّرُ بالمفرد أو الجمع، وقد ذكرَ ابنُ يعيش ذلكَ بقولِهِ: «واعلَمْ أنَّ كم الاستفهامية لا يكون مُميزها إلَّا واحدًا منصوبًا، وكم الخبرية تُفسَّرُ بالواحدِ والجمع»(٤٧). وقد لخَّصَ ابنُ الحاجب هذا الشرح بقولِهِ: «فَكَمْ الاستفهامية مُميزها منصوب مُفرد، ومُمَيِّزُ الخبرية مجرور، مُفرد ومجموع، وتدخلُ مِن فيهما، ولهُما صدر الكلام»(٤٨).

وفيما يتعلَّقُ بمسألة الفصل بينَ (كم) الاستفهامية، والخبرية، وتمييز كُلٍّ منهما فيوجدُ خِلافٌ نحويٌّ بينَ العُلماءِ بشأنهما يُمكن عرضه على النحو الآتي:

في (كم) الاستفهامية يُفضَّلُ عدم الفصل بينها، وبينَ تمييزها، ومع ذلك، أجازَ بعضُ النحاة الفصل باستعمالِ الظرف، أو الجارّ والمجرور. وقد أشارَ أبو حيان الأندلسي إلى ذلكَ بقولِهِ: «وتمييزُ الاستفهامية منصوب، والأحسنُ أنْ لا يُفصَلَ بينهُ وبينها، ويجوزُ الفصلُ فتقول: كَمْ مَالُكَ دِرهَمًا، والفصلُ بالظرفِ والمجرورِ أكثر»(٤٩). وذهبَ إلى هذا الرأي ابنُ عصفور إذ يقول: «ويجوزُ الفصلُ بينَ تمييز كم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور، نحو قولكَ:

كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا»(٥٠).

أما بالنسبة لـ(كم) الخبرية، فقد أوضحَ النحاة أنَّهُ لا يجوزُ الفصلُ بينها، وبين تمييزها إلَّا في حالات الضرورة الشعرية(٥١)، وإذا تم الفصل بينَ (كم) والتمييز بشيء، فيُحمَلُ ذلك وفقًا للُغةِ الذين يرون أنَّها تُعَدُّ اسمًا مُنوَّنًا. وفي هذهِ الحالة يجبُ نصب التمييز؛ لأنَّ الفصل بين الجار والمجرور يُعَدُّ أمرًا غير مُستحبٍّ. وقد ذكرَ ذلكَ ابنُ السرَّاج بقولِهِ: «وإذا فَصلْتَ بينَ كم، وبينَ الاسم بشيء استغنى عليه السكوت، أو لم يستغنِ، فاحملهُ على لُغةِ الذينَ يجعلونها بمنزلةِ اسم مُنوَّن، وانصبْ لأنَّهُ قبيح أنْ تفصلَ بينَ الجار والمجرور»(٥٢)، نحو قولك: (كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا)(٥٣)، وكقولِ الشاعر القطاميّ التَّغلبيّ (ت١٠١هـ):

كَـمْ نَالَنِي مِنهُمْ فَضْـلًا عَلَى عَـدَمٍ إذْ لَا أَكَـادُ مِن الأَقتَـارِ أَحْتَمِـلُ(٥٤)

ففي هذين المثالين وَجَبَ نصبُ تمييز (كم) الخبرية وهما: (رَجُلًا) و(فَضْلًا)؛ لأنَّهُ فُصِلَ بينهما وبينَ (كم) بفاصل، وهو الجار والمجرور.

وقد أجازَ بعضُ النحاة جرّ تمييز (كم) الخبرية بـ(مِن)، ومن بينهم الخليل، وسيبويه، والفرّاء، والجمهور كقولك: (على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ). هنا، يُعَدُّ حرفُ الجرّ بديلاً عن (مِن) المقدرة التي يُفترضُ دخولها على التمييز، ولا يجوزُ استعمالهُما معًا، فلا تقولُ: (على كَمْ مِن جِذْعٍ بَيْتُكَ). ولم يذكُرْ سيبويه الجرّ إلَّا إذا دخلَ حرف الجر على (كم)، في حين أشارَ الفرّاء، والزجاج، وابن السراج، وجماعة إلى جواز الجر في جميع المواضع(٥٥) كقولِ الشاعر الفَرَزدق (ت١١٠هـ):

كَـمْ فِي بَنِي سَعْـدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّـدٍ ضَخْـمِ الدَّسِيعَـةِ مَاجِدٍ نَفَّـاعِ(٥٦)

أمَّا يونس بن حبيب فيُجيزُ الإضافة مع الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، والفاصل يكون الظرف، وشبهه(٥٧) نحو قول الشاعر:

كَـمْ بِجُوْدٍ مُقْـرِفٍ نَالَ العُـلَا وَكَرِيْـمٍ بُخْلُـهُ قَدْ وَضَعَـهْ

وردت كلمة (مُقرِف) في حالة الجر، ويجوزُ أنْ تأتي مرفوعةً أو منصوبةً. يقول ابنُ يعيش: «يُروى (مُقرف) بالجر، ويجوزُ فيهِ النصب والرفع، فالجرّ بإضافة كم معَ الفصل، والنصب على التمييز، والرفع على الابتداء وكم الخبر، وحَسُنَ الابتداء بهِ وهوَ نكرة لوصفهِ بقولهِ (نالَ العُلَى)، أو يكون (كم) مبتدأ و(مُقرِف) الخبر»(٥٨). وقد عقَّبَ اللّورقيّ على رأي يونس، مُشيرًا إلى أنَّهُ يجوزُ الفصل بين (كم) الخبرية والتمييز بالظرف وما يشابهه، بشرط ألَّا يكون الظرف مُستقرًّا. ويُعَدُّ الظرف مستقراً إذا كان عامله مضمرًا. فيقولُ اللّورقي: إنَّ يونس يُجيزُ الفصل ههُنا بالظرف وشبهه، إذا لم يكُن مُستقرًّا، ولم ينقلْ غيره عدم الاستقرار عن يونس ههُنا، كما نقلوهُ كُلّهم في باب (لا) التبرئة، نحو: لَا أَبَا اليَوْمَ لَكَ»(٥٩)، ولم يُعَقّب الرضيّ على رأيهِ في هذهِ المسألة.

وبعضُ العربِ ينصبونَ تمييز (كم) الخبرية دون وجود فاصل بينهما، فقد أنشَدَ الفَرَزدق:

كَـمْ عَمَّةً لَكَ يَـا جَرِيْرُ وَخَالَـةً فَدْعَـاءَ قَدْ حَلَبَـتْ عَلَى عِشَـارِي(٦٠)

في هذا البيت لم يُفصَلْ بينَ (كم) الخبرية والتمييز (عَمَّةً) بفاصل، ومعَ ذلك نُصِبَ التمييز عندهُم.

٤ـ أحكامُ المفعول معه:

يُقصَدُ بالمفعولِ معه «هوَ الاسمُ المُنتصِبُ بعد الواو التي بمعنى (معَ)، المُضمَّن معنى المفعول بِهِ، وذلكَ نحو قولك: (مَا صَنَعتَ وأبَاكَ)، ألا ترى أنَّ الواو بمعنى (معَ)، والأب في المعنى مفعول به، كأنكَ قُلتَ: مَا صَنعتَ بأبيكَ، ولَو لَم ترِدْ هذا المعنى، لكانَ الاسم الذي بعدَ الواو معطوفًا على الاسم الذي قبله»(٦١).

من أبرز الخلافات التي واجهَت النُّحاة في المفعول معه مسألة (العطف)، أيّ الاسم الذي بعدَ الواو هل يُعرَبُ اسمًا معطوفًا أم مفعولًا معه؟

فقد ذهبَ سيبويه وجماعة من النُّحاة البصريين إلى أنَّهُ لا يجوزُ العطف على الضمير المجرور دونَ إعادةِ حرف الجر، فيقول سيبويه: «ومما يَقبح أنْ يشركهُ المَظهَرُ علامةُ المُضمَر المجرور، وذلكَ قولك: (مَرَرتُ بِكَ وزَيدٍ)، و(هذا أبُوكَ

وعَمروٍ)، كرهوا أنْ يَشركَ المَظهَرُ مُضمرًا داخلًا فيما قبله؛ لأنَّ هذهِ العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعَتْ أنَّها لا يتَكلَّم بها إلَّا مُعتمِدةً على ما قبلها، وأنَّها بدلٌ من اللفظِ بالتنوين، فصارَتْ ندهم بِمنزِلةِ التنوين، فلَمَّا ضَعُفَتْ عِندَهُم كرهوا أنْ يُتبِعوها الاسم»(٦٢). وزَادَ ابن السراج على كلام سيبويه بقولِهِ «ولا يُجوزُ عطفُ الظاهر على المكني المخفوض نحو: مَررتُ بهِ وعمروٍ»(٦٣).

واحتَجَّ البصريون في ذلكَ، ويرون أنَّ حرف الجر والاسم المجرور كالشيء الواحد، فلا يجوز العطف على المكني المجرور دونَ إعادة حرف الجر، يقول ابن الأنباري: «وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلنا إنَّهُ لا يجوز، وذلكَ لأنَّ الجار معَ المجرور بمنزلةِ الشيء شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كانَ مجرورًا اتَّصلَ بالجارّ، ولَم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلَّا مُتصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنَّكَ قد عطفتَ الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز»(٦٤).

ومن أدلَّة البصريين امتناع عطف المعطوف، والمعطوف عليه كلاهُما على الآخر، إلَّا إذا صَحَّ وقوع أحدهما محلّ الآخر، وقد شَرحَ ابن يعيش ذلكَ بقولِهِ: «لمَّا صَحَّ (مَرَّ زَيدٌ وأنتَ) صَحَّ (مَررتَ أنتَ وزيدًا)، ولمَّا صَحَّ (كلَّمتُ زيدًا وأنتَ) صَحَّ (كلَّمتُكَ وزيدًا)، ولمَّا امتنعَ (مَررتُ بزيدٍ وبِكَ) امتنعَ (مررتُ بكَ وزيدٍ)؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصحُّ في أحدهُما إلَّا ما صَحَّ في الآخر، فلمَّا لم يكُنْ للمخفوض ضمير مُنفصل يصحُّ عطفه على الظاهر لم يصحّ عطف الظاهر عليه»(٦٥).

أمَّا الكوفيون فقد اختلفوا عن البصريين برأيهم في هذهِ المسألة وذهبوا إلى جَواز العطف على الضمير المجرور دونَ الحاجة لإعادة حرف الجر، وذلكَ لتكرارِهِ في القرآنِ الكريمِ، والأحاديثِ النبوية الشريفة، والشعرِ، والنثر(٦٦).

وقد ذكرَ ابن مالك حجَّة الفريقين في مسألة (إعادة الجار) ويقول: «وللموجبين إعادة الجار حجَّتان: إحداهُما: أنَّ ضمير الجر شبيهٌ بالتنوين، ومُعاقِبٌ لهُ، فلا يُعطَفُ عليهِ كما لا يُعطَفُ على التنوين. والثانية: أنَّ حقَّ المعطوف، والمعطوف عليه أنْ يَصلِحا لحلول كُلّ واحدٍ منهما محلّ الآخر، وضمير الجر غير صالحٍ لحلوله محل ما يُعطَفُ عليه، فامتنعَ العطف عليه إلَّا معَ إعادة الجار. وفي الحجَّتَينِ من الضعفِ ما لا يُخفى؛ لأنَّ شبه ضمير الجر بالتنوين لَو مُنعَ من العطفِ عليه بِلا إعادة الجار لَمُنعَ منه مع الإعادة، لأنَّ التنوين لا يُعطَف عليه بوجه، ولأنَّه لَو مُنِعَ من العطف عليه لَمُنعَ من توكيده والإبدال منه، لأنَّ التنوين لا يؤَكَّدُ ولا يُبدَلُ منهُ، وضمير الجر يؤكَّد ويُبدَل منهُ بإجماعٍ، فلِلعطفِ أسوة بهما. قَد تبيّن ضعف الحجَّة الأُولى»(٦٧).

وذكرَ الرضيّ رأي البصريين، والكوفيين في كتابِهِ ومالَ لمذهَبِ البصريين، إذ يقول: «... والثاني نحو: مَا لكَ وزيدًا، ومَا شأنُكَ بجعْلِ الضمير مكان الظاهر المجرور. قالَ الكوفيون: يجوزُ في السَّعةِ العطف على الضمير المجرور بِلا إعادة الجارّ. والبصريون يُجوِّزونه للضرورة، وأمَّا في السَّعةِ فيُجَوِّزونه بتكلّف، وذلكَ بإضمار حرف الجر، معَ أنَّهُ لا يعمَلُ مُقدَّرًا لضعفهِ»(٦٨). وذهبَ ابنُ الحاجب إلى وجوبِ النصب؛ نظرًا لضرورة التكلّف في العطفِ(٦٩).

وقد خالفهُ اللُّورقيّ في رأيهِ، إذ يرى أنَّ العطفَ يجوزُ إذا لم يكُن النص دالًّا على المُصاحَبَة، فيقول: «يجوزُ العطف على ضعف إن لم يُقصَد النص على المُصاحَبَة، وهوَ أَولى، لورودِهِ في القرآن، كقولِهِ تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ النساء: ١، بالجرّ في قِراءة حمزة(٧٠)»(٧١). وقد وافقَ الرضيّ رأيه؛ لورود هذا العطف في قول الله سبحانه وتعالى.

وقد ارتبطَ خلاف النُّحاة في مسألة إعادة حرف الجر والعطف على الضمير المجرور بمسألة خلافية أُخرى، وهي الخلاف في تركيبَي (ما لَكَ وزيدًا)، و(ما شأنُكَ وعمرًا)، وهُما تركيبان مُلبسان عند النحاة، فلا يجوز العطف على الشأن في (ما شأنُكَ وعمرًا)؛ لأنَّ الشأن يلتبسُ به المُضمر فقط، يقولُ سيبويه: «هذا بابٌ منه يضمرونَ فيهِ الفعل القبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوَّلِهِ، وذلكَ قولك: (ما لكَ وزيدًا) و(ما شأنُكَ وعمرًا)، فإنَّما حَدُّ الكلام ههنا: (ما شأنُكَ وشأنُ عمروٍ)، فإنْ حملتَ الكلام على الكاف المُضمرة فهوَ قبيح، وإنْ حملته على الشأنِ لم يجز؛ لأنَّ

الشأن ليسَ يلتبس بعبدِ الله، وإنَّما يلتبسُ بهِ الرجل المُضمر في الشأن، فلمَّا كانَ ذلكَ قبيحًا حملوه على الفعل، فقالوا: (ما شأنُكَ وزيدً)، أي (ما شأنُكَ وتناولُكَ زيدًا)، ... ويدلّك أيضًا على قُبحهِ إذا حُمِلَ على الشأن، أنَّكَ إذا قلت: (ما شأنُكَ وما عبدُ الله)، لم يكُن كحُسنِ ما جَزْمٌ وما ذاكَ السَّويق، لأنّكَ تُوْهِم أنَّ الشأن هوَ الذي يلتبسُ بزيدٍ، وإنَّما يلتبسُ شأن الرجل بشأن زيدٍ. ومَن أرادَ ذلكَ فهوَ مُلْغِزٌ تاركٌ لكلامِ الناس الذي يسبق إلى أفئِدتهم»(٧٢).

وذهبَ ابن يعيش إلى تقدير (مَا شأنُكَ) و(مَا لكَ) وجعلهما بمنزلة (مَا تَصنَعُ)، وهذا التّقدير أو التّأويل في اللغة العربية في بعض الأحيان يُبعِدُ الكلام عن مَقصدِهِ، فيقول: «وأمَّا قولُهم (ما لكَ وزيدًا وما شأنُكَ وعمرًا) فهوَ نصبٌ أيضًا، وإنَّما نصبوا ههنا لأنَّه شريكُ الكاف في المعنى ولا يصحُّ عطفه عليها؛ لأنَّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطف على الضميرِ المخفوضِ لا يصحُّ إلَّا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأنِ؛ لأنَّه ليسَ شريكًا للشأنِ، ...»(٧٣).

أمَّا ابن الحاجب فقد رفضَ تقدير (مَا شأنُكَ)، و(مَا لكَ) بـ(مَا تَصنَعُ)، إذ يقول: «وإنْ كانَ معنى فلا يخلو أنْ يصحَّ العطف أو لا، فإنْ صحَّ العطف فهوَ أولى، كقولك: (مَا لزيدٍ وعمروٍ)، وإنْ لم يصحّ العطف فالنصب هوَ الوجه، كقولك: (مَا لكَ وزيدًا؟)، وإنْ صحَّ العطف على ضعفٍ جازَ النصب على ضعف»(٧٤).

وعَقَّبَ اللُّورقيّ على قولِ سيبويه بأنَّ تقدير (مَا شأنُكَ وشأنُ ملابستكَ زيدًا)، و(مَا لك ولملابستكَ زيدًا)، و(مَا شأنُ زيدٍ وملابسته عمرًا)، هوَ مفعولُ المصدر المُقدَّر، وهوَ تقديرٌ معنويٌّ على رأي السيرافيّ(٧٥). وقد ردَّ اللُّورقيّ على كلامِ سيبويه بقولِهِ: «بَل أرادَ أنَّ المصدر المُقدَّر هوَ العامل، وإنَّما جازَ ذلكَ ههنا لقوَّة الدلالة عليه؛ لأنَّ (مَا لكَ)، و(مَا شأنُكَ) إذا جاءَ بعدهُما نحو: (وزَيد) دلَّ على الإنكار إنَّما هوَ لملابسةِ المجرور لذلكَ الاسم، ولا سيما أنَّ (الواو) بمعنى (معَ) تؤذن معَ الملابسة ... ويجوز أنْ يكونَ النصب بكانَ مُقدَّرة، كما في: (مَا أنتَ وزيدًا) أي: (مَا كانَ شأنُكَ)، و(مَا كانَ لكَ)»(٧٦). فالمُلاحظ أنَّ رد اللُّورقيّ أقرب إلى ما تَّفقَ عليه النحاة من ضرورة مجيء الواو بمعنى (معَ)، ويجوز التّأويل بـ(كان) المُقدَّرة بلا تكلّف؛ نظرًا لقوَّة وضوح دلالة المنصوب.

٥ـ الجُملة الحاليَّة (صورُها وشروطُها وروابِطُها):

الحال هوَ تعبيرٌ يوضّحُ حالةَ الفاعلِ أو المفعولِ به، ويكونُ لفظهُ نكرة ويأتي بعدَ معرفة. وتُعَدُّ هذه النكرة معرفة من حيثِ المعنى(٧٧)، ويشترِطُ فيهِ أنْ يكونَ وصفًا، وأنْ يقعَ في جوابِ (كيفَ)، نحو: (ضَرَبْتُ اللصَّ مَكْتُوْفًا)(٧٨). من أبرز الخلافات التي اعترضَتِ النُّحاة في موضوعِ الجملة الحالية هي مسألة نوع الرابط والإتيان بهِ مُنفردًا أو مُجتمعًا بكليهما (الضمير)، و(الواو). فقد ذهبَ ابن جني وجمهورٌ من النُّحاة إلى ضرورةِ تقدير (الضمير) الرابط معَ (الواو)، فعندما تقول: (جاءَ زيدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، التقدير: (وَقْتَ مجيئِهِ). وقد تمَّ حذف (الضمير)، بينما دلَّت (الواو) على المعنى(٧٩).

وتابعهُ في ذلك ابن الناظم وأوجَبَ أنْ تتضمَّنَ الجملةُ الحاليةُ ضميرًا يربطُها بصاحبِها، أو يمكن استخدام (الواو) بدلاً عن الضمير، وأحيانًا يُمكنُ الجمع بين الخيارَين، كما يُمكنُ أنْ يكفي تقديرُ الضمير دون الحاجة لذكره، وفي بعض الحالات يُمكنُ الاستغناء عن (الواو)، يقول ابن الناظم: «ولا بُدَّ في الجملةِ الحاليةِ من ضميرٍ يربطُها بصاحبِها، أو (واو) تقومُ مقام الضمير، وقد يجمعُ فيها بينَ الأمرَين، كما في (جَاءَ زَيدٌ، وهُوَ ناوٍ رِحلَة). وقد يغني تقديرُ الضمير عن ذكرِهِ، كقولِهم: (مَرَرْتُ بالبُرِّ قَفِيز بدرهَم)، والجملة الحالية: إمَّا فعلية، أو اسمية، وكلتاهُما إمَّا مُثبتة، أو مَنفية، فإنْ كانتْ فعلية فصدرُها إمَّا مضارع، أو ماضٍ، فإنْ كانتْ مُصدَّرة بفعلٍ مضارع مثبت خالٍ من (قد) لزمَ الضمير، وترك الواو، تقول: (جاءَ زيدٌ يضحَكُ)، و(قدمَ عمرو تُقادُ الجنائِبُ بينَ يَديه)، ولا يجوزُ: (جاءَ زيدٌ ويَضحكُ)، ولا (قدمَ عمرو وتُقادُ الجنائِبُ بينَ يَديه). وإنْ وردَ ما يشبههُ حُمِلَ على أنَّ الفعل خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة

على جُملة اسمية. فمِن ذلك قول بعضهم: (قُمْتُ وأصُكُّ عَينَه) حكاه الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تقديره: (قُمْتُ وأنَا أصُكُّ عَينَه)»(٨٠). وقد تمتَنعُ (الواو) في الجملة الحالية في حالات مُعيَّنةٍ، هي:

١- الجملة الواقعة بعدَ عطفٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ الأعراف:٤.

٢- المؤكِّدة لمضمونِ الجملة، نحو: (هوَ الحقُّ لَا شَكَّ فيهِ).

٣- الماضي المسبوق بـ(إلَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ الحجر: ١١.

٤- الفعل الماضي المتلوّ بـ(أَو)، نحو: (لأضربَنَّهُ ذهبَ أو مكَثَ).

٥- الفعل المضارع المنفي بـ (ما)، كقول الشاعر:

عَهِدْتُـكَ مَا تَصْبُو وَفِيْكَ شَبِيْبَـةٌ فَمَـا لَكَ بَعدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَـا

٦- الفعل المضارع المنفي بـ (لا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ المائدة: ٨٤.

٧- الفعل المضارع المُثبت، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ المُدثّر:٦.

وما عدا هذهِ الحالات يجوزُ ربط (الواو) بالجملة الحالية(٨١).

ومن الجديرِ بالذكرِ أنَّ هذه (الواو) تسمّى بـ(واو الحال)، وقد قدَّرها سيبويه بـ(إذ)، وهي ليسَتْ حرفَ عطفٍ، ولا يُعَدُّ أصلها العطف خلافًا لما زعمه بعض المتأخرين بأنَّها عاطفة(٨٢).

وقد تنفردُ الجملة الاسمية بالضمير دونَ (الواو)، يقولُ أبو حيان الأندلسيّ: «ومِثالُ انفراد الجملة الاسمية بالضمير: (جاءَ زيدٌ يَدَهُ على رأسِهِ)، وفي هذهِ المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: جواز ذلك مُطلقًا، وهوَ كثيرٌ فصيح وهوَ مذهب الجمهور، والثاني: مَذهب الفراء وتبعهُ الزمخشري في أحد قوليه إنهُ نادرٌ شاذ، والثالث: مَذهب الأخفش وهوَ أنَّه إذا كانَ خبرُ المبتدأ اسمًا مُشتقًّا، وقد تَقدَّمَ وجبَ عروُّه من الواو، فتقول: جاءَ زيدٌ حَسنٌ وجهه، ولا يجوزُ: وحَسنٌ وجهه، وإنْ تأخَّرَ النفي بالضمير، نحو: جاءَ زيدٌ وجههُ حَسنٌ»(٨٣). فالبصريون يرون أنَّ الجملة الحالية المبدوءَة بفعلٍ ماضٍ مُثبت يجب أنْ تقترنَ بـ (قد)، بخلافِ الكوفيين ومعهم الأخفش إذ يرون بلزوم (قد) معَ (الواو)، يقول الأشمونيّ: «مذهب البصريين إلّا الأخفش لزوم (قد) معَ الماضي المُثبت مُطلقًا ظاهرة أو مُقدَّرة، والمُختارُ وفاقًا للكوفيين والأخفش لزومها معَ المرتبط بـ(الواو) فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معًا، تمسكًا بظاهر ما سبَق، إذ الأصل عدمُ التقدير، لا سيما معَ الكثرة، نعم في ذلكَ أربع صُوَر مُرتَّبة في الكثرة هيَ: (جاءَ زيدٌ وقد قامَ أبوه)، ثُمَّ (جاءَ زيدٌ قد قامَ أبوه)، ثُمَّ (جاءَ زيدٌ وقامَ أبوه)، ثُمَّ (جاءَ زيدٌ قامَ أبوه) ...»(٨٤).

وقد تابعَ ابن الحاجب رأي البصريين في مسألة رابط الجملة الحالية وهُما (الواو)، و(الضمير) إذ يقول: «فالاسمية بـ(الواو) و(الضمير)، أو بـ(الواو) أو بـ(الضمير) على ضعفٍ، والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما، ولا بُدَّ في الماضي المُثبت من (قد) ظاهرة أو مُقدَّرة»(٨٥).

أمَّا بالنسبةِ للُّورقيّ فقد أشارَ إلى مسألة انفراد الضمير في الجُملة الواقعة حالًا، ويرى أنَّ (الواو) تكون واجبة أيضًا إذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، عندما تكون الجملة تعبّرُ عن معنى المفرد، وقد نقلَ رأيه الرضي، إذ يقول: «إنْ كانَ المبتدأ ضمير صاحب الحال وجبَ (الواو) أيضًا، نحو: (جاءَني زيدٌ وهوَ راكبٌ)»(٨٦)، وقد وافقهُ الرضيّ من خلال تعليله لهذهِ الجملة بقولهِ: «ولعلَّ ذلكَ لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد، سواء إذا المعنى: (جاءَني زيدٌ راكبًا)، فصُدِّرَت بالواو إيذانًا من أول الأمر بكون الحال جملة، وإنْ أدَّت معنى المُفرد»(٨٧).

٦- حذفُ العائدُ:

يجب أنْ يتضمَّنَ كل موصول صِلة، سواء كان اسميًا، أو حرفيًا، فإذا كان الموصول اسميًا، ينبغي أنْ تحتوي صلته على رابط، وهو الضمير أو ما ينوب عنه، ويُمكن أنْ يكونَ هذا الضمير الرابط مرفوعًا مثل (هو)، كما في: (خَيرُ

الأصدقاءِ مَنْ هوَ عَوْنٌ في الشدائِدِ)، أو منصوبًا، مثل (ها)، كما في: (مَا أعجَبَ الآثار التي تركَها قُدَماؤنا)، أو مجرورًا مثل (هم)، كما في: (أصغَيتُ إلى الناصحينَ الذينَ أصغَيتَ إليهم). وفي جميع هذه الحالات، يمكن ذكر الرابط في الصلة أو الاستغناء عنه(٨٨).

ثَمَّةَ حالتان لعائد الاسم الموصول في الصلةِ إذا كانَ مرفوعًا، الحالة الأُولى: وجوب ذكره إذا كان فاعلاً، نحو: (جاءَنِي اللذانِ قَامَا)، أو نائبًا عن الفاعلِ، نحو: (جاءَنِي اللذانِ ضُرِبَا)، أو خبرًا لمبتدأ، نحو:(جاءَ الذي الفاضِلُ هوَ)، أو خبرًا لناسخ نحو: (جاءَ الذي إنَّ الفاضِلَ هوَ)(٨٩). والحالة الثانية: جواز حذفه إذا كان مبتدأً، وتوافرت فيه الشروط اللازمة الآتية :

١- ألَّا يكون بعدَ حرف نفي، نحو: (جاءَنِي الذي ما هوَ قائمٌ).

٢- ألَّا يكون بعدَ أداة حصر، نحو: (جاءَنِي الذي ما في الدار إلَّا هوَ، أو الذي إنَّما في الدار هوَ).

٣- ألَّا يكون معطوفًا على غيرِه، نحو: (جاءَنِي الذي زيد، وهوَ مُنطلقانِ).

٤- ألَّا يكون معطوفًا عليه غيره، نحو: (جاءَنِي الذي هوَ وزيد فاضلان)، وخالفَ الفراء في هذا الشرط فأجازَ حذفه وردَّ بأنَّهُ لم يسمعْ، وبأنَّه يؤدي إلى وقوعِ حرف العطف صدرًا»(٩٠).

٥- ألَّا يكون جُملةً أو ظرفًا؛ لأنَّه إذا تمَّ حذفه فلن يتبقى دليل على المقصود، حيث إنَّ كُلّ من الجملة والظرف يمكن أن يستقل بالوصل، تقول: (جاءَ الذي هوَ في الدار)، و(رأيتُ الذي هوَ يقولُ ويفعلُ)(٩١).

ومن شروط حذف العائد إذا كانَ مبتدأ هوَ «أنْ تطولَ الصِّلة»(٩٢)، وقد تباينَتْ آراء النّحاة البصريين والكوفيين بشأنِ طول الصلة، إذ اشترط البصريون لجواز حذف العائد أنْ يكونَ في الصِّلة طول، فإنْ لم تَطِل لا يجوزُ الحذف عندهم، نحو ذلك: (مَا أنَا بالذي قائلٌ لكَ شيئًا) والتقدير: بالذي هوَ قائلٌ(٩٣). وما وردَ خلافُ ذلكَ يُعدُّ نادرًا عند البصريين(٩٤). ووافقهم ابن عصفور في رأيه، إذ يقول: «وإنْ لم يكن في الصِّلة طول نحو قولك: (جاءَنِي الذي هوَ قائِمٌ)، لم يجز حذفه إلَّا حيث سمع كقراءة مَن قرأَ: تمامًا على الذي أحسَنُ، برفع (أحسنُ). و: مثلًا ما بعُوضةٌ، بالرفع. تقديرهما: على الذي هوَ أحسنُ، ومثلًا الذي هوَ بعوضةٌ فما فوقها»(٩٥).

ولم يشترط النحاة الكوفيون ما اشترطه البصريون، إذ يُجيزون قول: (جاءَنِي الذي فاضِلٌ) بمعنى (هوَ فاضِلٌ)، فقد اتفقوا على جواز حذف العائد سواء إنْ طالت الصِّلة أم لم تطلْ، فأجازوا قولهم: (يُعجِبُني أيُّهم قائمٌ) أي (هوَ قائمٌ) ...(٩٦).

ومن الشواهد التي استدلُّوا عليها النحاة في هذا الموضع، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ البقرة: ٢٦. قرأَها بعضهم برفع (بعوضة) ومنهم مالك بن دينار (ت١٢٣هـ)(٩٧)، وابن السماك (ت٣٤٤هـ)(٩٨)، والتقدير: مَا هوَ بعوضةٌ، كأنَّه جعلَ (ما) موصولة بمعنى (الذي) والمقصود: إنَّ اللهَ لا يستحي أنْ يضربَ مثلًا الذي هوَ بعوضةٌ(٩٩).

كما استدلُّوا بقراءة مَن قرأَ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيۡنَا مُوسَى الۡكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحۡسَنَ﴾ الأنعام: ١٥٤. برفع (أحسن) على قراءة يحيى بن يعمر (١١٥هـ)(١٠٠)، والتّقدير: الذي هوَ أحسَنُ(١٠١)، وقد ضعَّفَ ابن جني رأي الكوفيين في هذهِ المسألة بخصوص هذهِ الآية، إذ يقول: «هذا مُستضعف الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على (الذي)؛ لأنَّ تقديره: تمامًا على الذي هوَ أحسنُ، وحذْفُ (هوَ) من هُنا ضعيف؛ وذلكَ أنَّه إنَّما يُحذَف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هوَ صلتها، نحو: (مرَرْتُ بالذي ضربتَ) أي ضربتَه، و(أكرَمْتُ الذي أهنتَ) أي أهنتَه، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بُدٌّ، وطالَ الاسم بصلتهِ، فحُذفَت الهاء لذلك. وليسَ المبتدأ بنيِّف ولا فضلة فيُحذَفُ تخفيفًا، لا سيما وهوَ عائد الموصول، وإنْ هذا قد جاءَ نحوهُ عنهم. حكى سيبويه عن الخليل: (مَا أنَا بالذي قائلٌ لكَ شيئًا سوءًا) أي بالذي هوَ قائلٌ»(١٠٢). نرى أنَّ تضعيف ابن جنّي رأي الكوفيين

جاءَ متوافقًا مع القياس في جواز حذف الفضلة، وإبقاء العمدة، فالمفعول فضلة فأنْ طالَ الاسم المنصوب بصلتهِ يُحذَفُ تخفيفٌ لذلك، خلافًا عن المبتدأ العمدة وهو عائد الموصول، فيبدو أنَّه أقرب إلى الصَّواب.

أمَّا الأخفش فقد وافقَ الكوفيين في هذا الموضع، فيقول: وناسٌ من بني تميم يقولونَ (مَثلًا مَا بَعُوضَةٌ) يجعلونَ (ما) بمنزلة (الذي) ويُضمِرونَ (هوَ)، كأنَّهم قالوا: (لَا يَستحي أنْ يَضرِبَ مَثلًا الذي هوَ بعوضةٌ)، يقول: (لا يستحي أنْ يَضرِبَ الذي هوَ بعوضةٌ مثلًا)»(١٠٣).

وقد جعلَ ابن مالك حذف العائد ضعيفًا، إذ يقول: «فإنْ عدمت الاستطالة ضَعُفَ الحذف ولم يمتنع»(١٠٤)، وتابعه ابن عقيل في ذلك وقال: «فإنْ لم تطلِ الصِّلة فالحذف قليل، وأجازهُ الكوفيون قياسًا، نحو: (جاءَ الذي قائمٌ) التقدير: (جاءَ الذي هوَ قائمٌ)»(١٠٥).

وقد تطرَّقَ ابن الحاجب لمسألة (حذف العائد) ولم يُصَرِّح بمُتابعتهِ لمذهب مُعيَّن، إذ يقول: «العائِد المفعول يجوز حذفه»(١٠٦). أمَّا اللُّورقيّ فقد تابعَ البصريين في شروطِهم لحذفِ العائدِ وهوَ المبتدأ الذي يجب فيهِ ألَّا يكونَ جُملةً، ولا جارًّا ومجرورًا، ولا ظرفًا، إذ لَو كانَ غير ذلكَ فلا يجوزُ حذفه، ويرى البصريون أنَّ المبتدأ المشروط إذا كانَ في صِلة (أيّ) لجازَ حذفه دونَ شرطٍ آخر؛ لحصولِ الطول في الصِّلة بسببِ الإضافة، وقد عَلَّلَ اللورقي هذهِ الاستطالة في صِلة (أيّ)، فيقول: «لأنَّ لها من التمكّن ما ليسَ لأَخواتِها، فلهذا تُضافُ وتُعرَبُ فتُصَرَّفُ في صِلتِها، أيضًا، بحذفِ بعضها، وإنْ لم يكُن في صلةِ (أيّ) لم يُحذَف إلّا بشرط استطالة الصِّلة، كقولهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ الزخرف: ٨٤، طالَت الصِّلة بالعطفِ عليها»(١٠٧).

أمَّا الرضيّ فقد خالفَ ابن الحاجب في رأيهِ، إذ رأى أنَّهُ لا يُمكن حذف العائِد المفعول، وقالَ: «عائد الألف واللام لا يجوزُ حذفه وإنْ كانَ مفعولًا؛ لخفاءِ مَوصوليَّتها، والضمير أحد دلائل مَوصوليَّتها ...»(١٠٨).

الخاتمة:

١- بيَّنَ البحث مدى اهتمام الرضيّ بالآراء النحويَّة الخلافية الخاصّة بالأسماء عند اللُّورقي التي وردَتْ في شرحه كافية ابن الحاجب.

٢- إلمام الرضيّ بالمسألة النحويَّة من خلال مناقشتها وتفسيرها معَ تسليط الضَّوء على آراء النّحاة بشأنها، وقد عقَّب على بعض آراء اللُّورقيّ إذ نجدهُ يذكر قوله ويتبعه بتأييد أو مخالفة، وأحيانًا أخرى دون ذلك.

٣- كشفَ البحث عن المسائل التي خالفَ فيها اللُّورقي آراء البصريينَ، والكوفيين، والمسائل التي وافقهم فيها، وقد كانت موافقاته، ومخالفاته موزَّعة على المدرستين، إلَّا أنَّهُ نجدهُ يميلُ إلى المذهب البصريّ.

٤- أظهرَ البحث الآراء التي اتَّفق فيها الرضيّ مع اللُّورقيّ، فقد اتَّفق معه في مسألتين هما: (أحكام المفعول معه)، و(الجملة الحالية) ولم يخالف رأيه في مسألة معينة. أمَّا مخالفة الرضيّ لرأي ابن الحاجب فنجده يخالفه في مسألة واحدة وهي: (حذف العائد)، والمسائل المُتبقيّة لم يذكر الرضيّ رأيه فيها.

الهوامش:

١) يُنظر: الكتاب: ١٢/١، والمقتضب: ١٤١/١، والأُصول في النحو: ٣٦/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٢/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨.

٢) اللُّمَع في العربية: ٧-٨.

٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٩.

٤) مقاييس اللغة: مادَّة (سَمَوَ): ٩٨/٣.

٥) لسان العرب: مادَّة (سَمَا): ٣٩٧/١٤.

٦) الكتاب: ١٢/١.

٧) الأُصول في النحو: ٣٦/١.

٨) يُنظر: المُفصل في علم العربية: ٣٣.
٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤٦/١.
١٠) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٩.
١١) يُنظر: المقتضب: ١٤٢/١.
١٢) يُنظر: الأُصول في النحو: ٦٢/١.
١٣) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٠١/١.
١٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، وشرح المفصل: ٨٥/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٠١/١.
١٥) أسرار العربية:٦٢.
١٦) شرح المفصل: ٨٥/١.
١٧) المقتضب: ١٢٦/٤، ويُنظر: أسرار العربية: ٦٢، وائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: ٣١.
١٨) يُنظر: الأُصول في النحو: ٥٨/١.
١٩) يُنظر: الخصائص: ١١٨/٣.
٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦/١.
٢١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٦/١.
٢٢) أسرار العربية: ٦٢، ويُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٠١/١، ودروس في المذاهب النحوية: ١١١.
٢٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧/١.
٢٤) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٩٣.
٢٥) شرح المفصل: ٨٤/١.
٢٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦٨/١.
٢٧) يُنظر: معاني القرآن (للفراء): ١٣/١.
٢٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٤٥.٤٤/١، وشرح المفصل: ٨٤/١.
٢٩) يُنظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: ٣١.٣٠.
٣٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣١١/١.
٣١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦٥/١.
٣٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦٥/١.
٣٣) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦.٥/٢.
٣٤) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٢٢٠، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٣/٢.
٣٥) يُنظر: الأُصول في النحو: ٣٧٩/١.
٣٦) شرح المفصل: ١٠٧/١.
٣٧) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٣٨/٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٦٩/١.
٣٨) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٢٢١.
٣٩) المقدمة الجزولية في النحو: ٢٢٠–٢٢١.
٤٠) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٧٠.٤٦٩/١.
٤١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٥.٢٤/٢.
٤٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٧٠/١.
٤٣) شرح الرضي على الكافية: ٢١٣/١.

٤٤) المصدر نفسه: ٢١٥/١، يُنظر: تعقيبات الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب على الأندلسي عَلَم الدين اللّورقي في شرحه للجزولية (بحث): ١٤.
٤٥) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٨٤٩/٢.
٤٦) اللمع في العربية: ١٠٢.
٤٧) شرح المفصل: ١٣٠/٤.
٤٨) شرح الرضي على الكافية: ١٢٦/٣.
٤٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٧٧٧/٢.
٥٠) شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢.
٥١) يُنظر: المصدر نفسه: ١٤٨/٢.
٥٢) الأُصول في النحو: ٣١٩/١، ويُنظر: شرح المفصل: ١٣٠/٤.
٥٣) يُنظر: المفصل في علم العربية: ١٦٧.
٥٤) يُنظر: المقتضب: ٦٠/٣، واللمع في العربية: ١٠٢، والمفصل في علم العربية: ١٦٧، وشرح المفصل: ١٣١/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٨/٣.
٥٥) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٧٧٨/٢.
٥٦) يُنظر: المفصل في علم العربية: ١٦٨، وشرح المفصل: ١٣٢/٤.
٥٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢٨/٣.
٥٨) شرح المفصل: ١٣٢/٤.
٥٩) شرح الرضي على الكافية: ١٢٨/٣، يُنظر: تعقيبات الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب على الأندلسي عَلَم الدين اللّورقي في شرحه للجزولية (بحث): ١٥.
٦٠) يُنظر: اللمع في العربية: ١٠٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٧٧٨/٢.
٦١) المقرّب: ٢٢٥.
٦٢) الكتاب: ٣٨١/٢.
٦٣) الأُصول في النحو: ٧٩/٢.
٦٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٦/٢.
٦٥) شرح المفصل: ٧٨/٣.
٦٦) يُنظر: ائتلاف النصرة: ٦٢.
٦٧) شرح التسهيل: ٣٧٥/٣.
٦٨) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/١.
٦٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٧٩/١.
٧٠) هوَ حمزة بن حبيب بن إسماعيل الزيّات، شيخ القُرّاء، أخذ القرآن عنهُ عدد كثير منهم: عدي بن ثابت، وطلحة بن مُصَرِّف، وغيرهما، ووفاتهُ في سنة (١٥٦هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٩٢.٩٠/٧.
٧١) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/١، ويُنظر: المحصل في شرح المفصل لأبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي المعروف بـ(الأندلسي) (٥٧٥هـ-٦٦١هـ) من بداية باب التحذير إلى نهاية باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) دراسة وتحقيقا (أُطروحة): ٩٤، وتعقيبات الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب على الأندلسي عَلَم الدين اللّورقي في شرحه للجزولية (بحث): ٧.
٧٢) الكتاب: ٣٠٨.٣٠٧/١.
٧٣) شرح المفصل: ٥٠/٢.
٧٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٤/١.

٧٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٣٨٠.
٧٦) شرح الرضي على الكافية: ١/٣٨٠.
٧٧) يُنظر: اللُّمع في العربية: ٦٢.
٧٨) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢١٩.
٧٩) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/١٦٠٥.
٨٠) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٤٥.
٨١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/٢٧٩.٢٨٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٦١٠.٦١١.
٨٢) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/١٦٠٤.
٨٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/١٦٠٦.
٨٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٢٥٩.
٨٥) شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٣.
٨٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٤.
٨٧) المصدر نفسه: ٢/٣٤، ويُنظر: تعقيبات الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب على الأندلسي عَلَم الدين اللّورقي في شرحه للجزولية (بحث): ٦.
٨٨) يُنظر: النحو الوافي: ١/٣٩٤.
٨٩) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٢٩٣.
٩٠) المصدر نفسه: ١/٢٩٣.٢٩٤.
٩١) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٦٦.
٩٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٤٩٤.
٩٣) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/١٠١٧.
٩٤) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٢٩٤.
٩٥) شرح جمل الزجاجي: ١/١٨٣.
٩٦) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢/١٠١٧.
٩٧) من أعيان كَتَبَة المصاحف، وعلماء الأبرار، سمعَ من أنس بن مالك وغيره، وحدَّثَ عنه سعيد بن أبي عروبة وهمام بن يحيى، واستشهدَ به البخاري، وفاته سنة (١٢٧هـ)، وقيلَ سنة (١٣٠هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٥/٣٦٢.
٩٨) أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله البغدادي، الشيخ الإمام الصادق، سمع من حَنبَل بن إسحاق وأحمد بن عبد الجبار العطاردي ويحيى بن طالب وغيرهم، وحدَّثَ عنه الدارَقُطْني وابن رزقويه وأبو علي شاذان، وكانَ من الثِّقات، وفاته في ربيع الأول سنة (٣٤٤هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٤٤.٤٤٥.
٩٩) يُنظر: شرح المفصل: ٣/١٥٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٤٤٩.
١٠٠) أبو سليمان العَدواني البصري، يُكنَّى أبا عدي، وهو العلَّامة، المقرئ، الفقيه، حدَّث عنه عبد الله بن بُرَيْدة ويحيى بن عقيل وإسحاق بن سُوَيْد، وقيلَ إنَّه كان أول مَنْ نقطَ المصاحف، توفي سنة (١١٥هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٤/٤٤١.٤٤٢.
١٠١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٤٥١، وشرح ابن عقيل: ١/١٦٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/٢٧٠.
١٠٢) المحتسب: ١/٢٣٤.٢٣٥.
١٠٣) معاني القرآن (للأخفش): ١/٥٩.
١٠٤) شرح التسهيل: ١/٢٠٧.

١٠٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦٥/١.
١٠٦) شرح الرضي على الكافية: ٢١/٣.
١٠٧) المصدر نفسه: ٢١/٣.
١٠٨) المصدر نفسه: ٢١/٣.

المصادر:

. القرآن الكريم
١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هَبُّود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣. الأُصول في النحو، أبو بكر مُحمد بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، المكتبة العصرية، بيروت.
٦. ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٠. حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٧م.
١١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر.
١٢. دروس في المذاهب النحوية، للدكتور عبده الراجحي (ت١٤٣١هـ)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
١٣. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله جمال الدين (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
١٧. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٨. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٠. شرح المُفصَّل، أبو البقاء المعروف بابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.
٢١. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٩١٧م.
٢٢. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٣. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤. لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٥. اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
٢٦. اللُّمَع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٢٧. المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين، تركيا، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٨. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٢٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٠. المُفَصَّل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: فخر صالح قَدَارة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣١. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
٣٢. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٣٣. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أُم القُرى.
٣٤. المُقَرَّب، علي بن مؤمن المعروف بان عُصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٥. النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٩هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.
٣٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. المُحصَّل في شرح المُفصَّل لأبي القاسم بن أحمد بن الموفَّق عَلَم الدين اللُّورَقي المعروف بـ(الأندلسي) ٥٧٥هـ-٦٦١هـ من بداية باب التحذير إلى نهاية باب خبر (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليس) دراسةً وتحقيقًا، عُبيد بن أحمد بن عُبيد المالكي، إشراف: أ.د سعد بن حمدان الغامدي، أُطروحة دكتوراه من جامعة أُم القُرى، المملكة العربية السعودية ١٤٣١هـ-٢٠٠٩م.

الدَّوريات والمجلَّات:

١. تعقيبات الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب على الأندلسي عَلَم الدين اللورقي في شرحه للجزولية، إبراهيم الصَّاقع، (بحث) في مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد٣٩، العدد١، ٢٠٢٣م.

International standard number
2617 -419x
Electronic classification number
26042
Accreditation number
In the Iraqi Journalists Syndicate
113/ for the year 2005
Website address
Republic of Iraq
Baghdad / Palestine Street
Near the Turkmen Brotherhood Club
National Center for Quranic Sciences
Communications
Journalwalqalam
07707935971
Email:
alwatnywalqalam@gmil.Com
P.O. Box: 33001

General supervision
Professor Dr Haider Hassan Al-Shammari
Head of the Shiite Endowment Officeeditor
Prof. Dr. Haider Abdel Zahra
managing editor
M.D. Rafi Muhammad Jawad Al-Amiri
Editorial staff
Mr. Dr. Talal Khalifa Salman
A. Dr. Omar Abdullah Najm Al-Din
Prof. Dr. Hazem Tarish Hatem
Prof. Dr. Hamid Jassim Abboud Al-Gharabi
A. M. D. Muhammad Kazem Kamer Al-Rubaie
A. M. Dr. Aqeel Abbas Al-Raikan
A. M. D. Ahmed Hussein Hayal
A. M. D. Qasim Khalif Ammar
A. M. D. Maha Mansour Amer
M.D. Maysoon Hassan Saleh Al-Husseini
Editorial staff from outside Iraq
A. D. Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
Prof. Dr. Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
A. Dr. Imad Ali Abdel Latif Ali
Qatar University/ College of Arts and Sciences
A. Dr. Muhammad Reda Sotouda Nia
Isfahan University/Iran